

مقررات اقتصادية ذات صيغة إسلامية

د. على عبد الرسول *

لقد أصبح من الضروري أن يكون لدينا علم اقتصاد يخدم المجتمع الإسلامي ويلبي احتياجاته ويحل مشكلاته ويحقق أهدافه، لذلك أصبح من الضروري أيضاً أن تدرس كافة مواد الاقتصاد في الجامعات والمعاهد العربية والإسلامية من منطلق إسلامي، ولا يقتضي هذا تعديلاً كبيراً في محتويات كل مادة من مواد علم الاقتصاد، فالإسلام يقبل القوانيين والنظريات الاقتصادية المقيدة كقوانين العرض والطلب وقوانين الغلة ونظريات تعاون القوة الشرائية والنفقات النسبية وكل ما توصل إليه العقل البشري من معارف نافعة بالإضافة إلى العلوم المساعدة للاقتصاد كالرياضيات والاحصاء. أما النظريات المضللة فإن الإسلام لا يخشاها وعليها بيان فسادها.

وهذا البحث يقدم منهجاً تفصيلياً لعشرة مقررات دراسية من مقررات الاقتصاد مع بيان وجهة النظر الإسلامية في كل قسم من أقسام كل مقرر وتذليل كل قسم بمراجع لل الاقتصاد ومراجع أخرى لل الاقتصاد الإسلامي ليرجع الطالب إلى كلا النوعين خطوة أولى إلى الطريق النهائي والصحيح وهو الاعتماد على مؤلفات تنفس وحدها وبصورة مستقلة ومتكاملة بمعالجة كل مادة من مواد الاقتصاد من منطلق إسلامي. وهذا النوع من المؤلفات لا يغطي في الوقت الحاضر إلا جانباً يسيراً من مواد الاقتصاد، وفيما يلي بيان المقررات المختارة والأهداف العلمية والإسلامية المتوازنة من تدريس كل منها:-

* على عبد الرسول، استاذ الاقتصاد بجامعة أم درمان الإسلامية، السودان

أولاً : بعض مقررات الفرقة الأولى قسم البكالوريوس

١ - مبادئ الاقتصاد الاسلامي : والهدف من هذا المقرر هو تحقيق دراسة علمية منهجية للاقتصاد الاسلامي واعطاء الطالب فكرة مبدئية عن علم الاقتصاد الاسلامي الذي قد يدرس بعض أجزائه تفضيلا في السنوات التالية.

٢ - الاقتصاد الجزئي : والهدف تزويد الطالب بأسسيات النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي مع بيان موقف الاسلام وعرض وجهات نظر الاقتصاديين المسلمين في مختلف الموضوعات التي يشملها المقرر.

بعض مقررات الفرقة الثانية قسم البكالوريوس :

١ - الاقتصاد الكلي : والهدف هو تزويد الطالب بمستوى متقدم من المعرفة والتحليل الاقتصادي المتعلق بمستوى الدخل القومي والعوامل المؤثرة فيه في اقتصاد متحرر من الفائدة .

٢ - النقود والبنوك : والهدف هو اعطاء الطالب فكرة عن نشأة وتطور أنواع النقود المتداولة في الوقت الحاضر مع بيان أحكام الشريعة الاسلامية فيها . وكذلك الحال فيما يختص بأنواع البنوك الربوية وبيان موقفها من الشريعة الاسلامية توطنة لدراسة البنوك الاسلامية .

٣ - البنوك الاسلامية : والهدف من تدريس هذا المقرر هو اعطاء الطالب فكرة كاملة عن البنوك الاسلامية وطريقة عملها باعتبارها البديل الاسلامي للبنوك الربوية مع بيان أوجه تميزها وأفضليتها على البنوك الربوية من حيث قياسها بالأعمال والخدمات المصرفية على مقتضى الشريعة الاسلامية ، خالصة من الربا والاستغلال وتوجيهها للأموال للعمليات الاستثمارية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن الاسلامي ووضعها للهلال في المسار الاسلامي واحتياطها لفريضة الزكاة مما يدعو الطالب بعد تفهم حقيقة البنوك الاسلامية الى

الانحياز اليها والدعوة لها باعتبارها تجسيداً للمبادئ الجوهرية لللاقتصاد الاسلامي.

٤ - الاقتصاد الدولي : والمدف هو دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي ودراسة نظام النقد الدولي وأثره على التجارة الدولية وموقف المبادئ الاسلامية والعالم الاسلامي في هذه المجالات .

ثالثاً : بعض مقررات الفرقة الثالثة قسم البكالوريوس :

١ - التنمية الاقتصادية : والمدف من هذا المقرر هو دراسة مبادئ التنمية الاقتصادية في النهج الوضعي ثم بيان أوجه القصور فيها وبيان تفوق النهج الاسلامي للتنمية من حيث اشتغاله ليس فقط على الانتاج وإنما أيضاً على التوزيع وكذلك باعتبار أن التنمية الاقتصادية في الاسلام فرض ديني على الفرد والدولة وليس واجباً وطنياً فقط .

٢ - نظريات التوزيع : والمدف هو استعراض ودراسة نظريات التوزيع وواقعه في عالم اليوم وبيان عدالة التوزيع في الاسلام .

٣ - المالية العامة : والمدف من هذا المقرر هو الربط بين مبادئ المالية العامة في الفكر المالي الحديث وفي الفكر المالي الاسلامي بحيث تدرس للطالب في مقرر واحد .

٤ - النظم الاقتصادية المعاصرة : ويهدف هذا المقرر الى المواجهة الموضوعية للتحديات التي تحيط بالاسلام في الوقت الحاضر عن طريق دراسة النظم الاقتصادية المعاصرة وشرح وتحليل عناصرها وبيان كيف تتحقق بأهداف أساسية لتحقيق أهداف أخرى ثم مقارنتها بالاسلام وبيان كيف يتتفق الاسلام على كل منها في تحقيق كافة الأهداف الانسانية والأساسية والسامية في جميع المجالات .